

بيان صحفي بشأن النتائج المالية للبنك العربي المتحد عن فترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026



عاماً متحدون
years united



البنك العربي المتحد في المرتبة 10
عالمياً ضمن مجموعة نظرائه

البنك العربي المتحد يعلن عن صافي أرباح بقيمة 333 مليون درهم للأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026

أبرز النتائج المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2026:

- بلغ صافي الأرباح 333 مليون درهم للأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026، بارتفاع بنسبة 6% على أساس سنوي. ونما صافي أرباح الربع الثالث من عام 2026 بنسبة 5% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 23% على أساس سنوي، ليصل إلى 132 مليون درهم.
- ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 12% على أساس سنوي ليصل إلى 648 مليون درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقارنة بـ 580 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2025، مدفوعاً بارتفاع صافي دخل الفوائد (بزيادة 15% على أساس سنوي) ونمو الأصول.
- أدى النمو في الدخل التشغيلي، مقترناً بالإدارة المنضبطة للنفقات، إلى نمو الربح التشغيلي بنسبة 10% على أساس سنوي.
- سجل البنك صافي عكس لمخصصات الائتمان قدره (23) مليون درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقارنة بصافي عكس قدره (35) مليون درهم في الفترة نفسها من العام السابق. وانخفضت تكلفة المخاطر خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 عند مستوى 23 نقطة أساس.
- بلغ العائد على حقوق المساهمين (RoSE)، محسوباً على أساس سنوي، 12.9% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026.
- بلغ إجمالي الأصول 28 مليار درهم في نهاية سبتمبر 2026، بزيادة قدرها 16% على أساس سنوي.
- سجلت القروض والسلف والتمويل الإسلامي نمواً بنسبة 12%، والاستثمارات بنسبة 23%، في حين تجاوز نمو ودائع العملاء نمو الأصول بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت بنسبة 27% على أساس سنوي محتفظةً بزخم قوي. كما نمت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA) بنسبة 61%، لتشكل الآن 44% من إجمالي الودائع.
- شهدت مؤشرات جودة الأصول تحسناً ملحوظاً في الربع الثالث بفضل التسوية الناجحة للحسابات المتعثرة؛ حيث تحسنت نسبة القروض غير العاملة (NPL) لتصل إلى 0.5%، بينما تعززت نسبة تغطية المخصصات لتصل إلى 338%.
- حافظت نسبة كفاية رأس المال ونسبة الشق الأول من رأس المال (CET1) على قوتهما، وما زالتا أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، حيث سجلنا 20.7% و16.8% على التوالي.
- كما حافظت مؤشرات السيولة والتمويل على مستويات جيدة، حيث بلغت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة 72% (ASRR) ونسبة الأصول السائلة المؤهلة 15% (ELAR)، وكلتاهما ضمن الحدود التنظيمية المقررة.
- خلال العام، تم تثبيت التصنيفات الائتمانية للبنك العربي المتحد ضمن فئة "الدرجة الاستثمارية" (عند مستوى "BBB+" من وكالة "فيتش" و"Baa2" من وكالة "موديز" مع نظرة مستقبلية "مستقرة")؛ مما يعكس المتانة المالية للبنك وقوة مركزه الرأسمالي الذي يدعم النمو في ظل بيئة تشغيلية تتسم بالتحديات.

26 أكتوبر 2026: أعلن البنك العربي المتحد ش.م.ع عن نتائجه المالية لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026. سجل البنك صافي أرباح قدرها 333 مليون درهم خلال هذه الفترة، بزيادة نسبتها 6% على أساس سنوي، مما يعكس مرونة نموذج أعماله ونهجه الحكيم في إدارة المخاطر، وذلك في ظل استمرار حالة التقلبات الإقليمية في المنطقة والتحديات التي تشهدها بيئة التشغيل بشكل عام. وقد جاءت هذه النتائج مدفوعةً بالنمو المستمر في الدخل التشغيلي بنسبة 12% على أساس سنوي، إلى جانب الإدارة المنضبطة للنفقات وعكس مخصصات الائتمان نتيجة التسوية الناجحة للقروض المتعثرة.

كما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 16% على أساس سنوي ليصل إلى 28 مليار درهم، مدعوماً بالنمو في محفظة القروض والسلف والتمويل الإسلامي التي زادت بنسبة 12% لتصل إلى 16 مليار درهم، في حين ارتفعت الاستثمارات بنسبة 23% لتصل إلى 9 مليار درهم. وسجلت ودائع العملاء ارتفاعاً بنسبة 27% على أساس سنوي لتصل إلى 18 مليار درهم.

وشهدت مؤشرات جودة الأصول تحسناً ملحوظاً خلال الربع نتيجة التسوية الناجحة للقروض المتعثرة؛ حيث تحسنت نسبة القروض غير العاملة (NPL) لتصل إلى 0.5% مقارنة بـ 2.7% في نهاية يونيو 2026، كما تعززت نسبة تغطية المخصصات لتصل إلى 338% مقارنة بـ 101% في نهاية يونيو 2026. وظل وضع السيولة ورأس المال لدى البنك قوياً وفي حدود المتطلبات التنظيمية، حيث بلغت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة (ASRR) 72%، ونسبة الأصول السائلة المؤهلة (ELAR) 15%، ونسبة كفاية رأس المال الإجمالية 20.7%، ونسبة الشق الأول من رأس المال (CET1) 16.8%.

علق الرئيس التنفيذي للبنك العربي المتحد، شريش بيديه قانلاً:

"يعكس أداؤنا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 متانة ومرونة نموذج أعمالنا مدعوماً بالنتائج القوية التي حققتها قطاعات أعمالنا الرئيسية. فقد واصلنا تعزيز مكانتنا في القطاع المصرفي، وتعميق علاقاتنا مع العملاء، ووضع الأسس اللازمة للمرحلة المقبلة من مسيرة نموّنا وتطورنا.

كما نواصل الارتقاء بتجربة عملائنا من خلال تطوير قدراتنا الرقمية، وتنويع منتجاتنا وحلولنا، وتقديم خدمات مصرفية أكثر تكاملاً. وتسهم هذه الجهود في توفير حلول تواكب الاحتياجات المتغيرة لعملائنا، وتلبي متطلباتهم المتنامية في إنجاز معاملاتهم المصرفية وإدارة أعمالهم بكفاءة ومرونة.

ويمثل تصنيف البنك العربي المتحد في المرتبة العاشرة عالمياً ضمن فئته في قائمة فوربس لأفضل البنوك أداءً في العالم لعام 2026 تقديراً دولياً للتقدم الذي يواصله البنك تحقيقه على صعيد أداءه وتنفيذ استراتيجيته.

ومع دخولنا الربع الأخير من العام، يبقى تركيزنا منصّباً على تسريع وتيرة الابتكار والتحول الرقمي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية ومعايير الحوكمة وإدارة المخاطر، بما يدعم استدامة أداء البنك ونموّه على المدى الطويل."



نبذة عن البنك العربي المتحد (ش.م.ع.):

تأسس البنك العربي المتحد (ش.م.ع.) في إمارة الشارقة في عام 1975 كمشروع مشترك بين مجموعة من أبرز المستثمرين الإماراتيين والدوليين، علماً بأن أسهم البنك مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

يقدم البنك مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية المبتكرة للشركات وللأفراد إضافة إلى خدمات الخزنة وأسواق رأس المال والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب الخدمات والحلول المصرفية المرنة التي تلبي كافة احتياجات العملاء والأسواق.

يُعدُّ البنك العربي المتحد اليوم أحد أعرق البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي يسعى إلى الارتقاء بالمجتمع من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية بطابع إنساني، تتميز بالجودة وتناسب متطلبات العملاء.

يحظى البنك العربي المتحد بتصنيف انتمائي من الدرجة الاستثمارية من قبل وكالة موديز عند مستوى "Baa2/P-2" مع نظرة مستقبلية مستقرة، ومن وكالة فيتش "BBB+/F2" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتم إدراج البنك العربي المتحد ضمن قائمة فوربس لأفضل 10 بنوك أداءً على مستوى العالم ضمن مجموعته النظيرة لعام 2026

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة www.uab.ae

أو التواصل مع:

هنري باشا

رئيس إدارة التسويق

Henry.bacha@uab.ae

+971 6 5075907

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الوثيقة من قبل البنك العربي المتحد ش.م.ع. لأغراض تقديم المعلومات فقط. ولا تُشكل المعلومات والبيانات والآراء الواردة فيها عرضاً عاماً بموجب أي تشريع سار، أو عرضاً لبيع أي أوراق مالية أو أدوات مالية، أو دعوة إلى تقديم عرض لشرائها، أو مشورة أو توصية استثمارية بشأن تلك الأوراق المالية أو غيرها من الأدوات المالية. ولا يُقصد توزيع هذه الوثيقة في أي ولاية قضائية يكون فيها توزيعها مخالفاً للقوانين أو اللوائح المحلية.

تهدف المواد الواردة في هذه الوثيقة إلى تقديم معلومات عامة عن البنك وأنشطته، وقد تتضمن معلومات مستمدة من مصادر متاحة للجمهور لم يُتحقق منها على نحو مستقل، ولا يُقصد أن تكون شاملة. ولا يُقدم أي إقرار أو ضمان بشأن دقة هذه المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها. ولا يُقصد أن يعتمد المستثمرون أو المستثمرون المحتملون على هذه الوثيقة بوصفها مشورة، وينبغي لهم النظر في الحصول على مشورة مهنية مستقلة وفقاً لظروفهم الخاصة.

قد تتضمن هذه الوثيقة بيانات تطلعية بشأن خطط البنك وأهدافه وتوقعاته المتعلقة بوضعه المالي وأدائه ونتائجه المستقبلية. وتخضع هذه البيانات للتغيير ولمخاطر وأوجه عدم يقين وافتراسات تقع، في كثير من الحالات، خارج نطاق سيطرة البنك. ونتيجة لذلك، قد يختلف وضع البنك الفعلي في المستقبل وأدائه ونتائجه اختلافاً جوهرياً عن الخطط والأهداف والتوقعات المبينة في تلك البيانات التطلعية، ولا ينبغي الإفراط في الاعتماد عليها. ولا تعكس البيانات التطلعية وجهة نظر البنك إلا في تاريخ صدورهما، ولا يلتزم البنك بتحديثها.